جامعة البصرة **المرحلة : الماجستير**
كلية الآداب **الفرع : اللغة**
قسم اللغة العربية **أستاذ المادة : د. أحمد رسن**
البحث النحوي المعاصر للعام الدراسي٢٠١٧-٢٠١٨م

هذه المحاضرة تمثل نقدًا للبحث النحوي الموسوم بـ (الدلالة النحوية عند النحاة العرب) للباحثين : أ.د. عبد العزيز ياسين عبد الله و م.د. عبد السلام مرعي. والمنشور في مجلة آداب الرافدين . العدد(٦٦) ٢٠١٣م. وهو يتألف ممّا يأتي :

١ـ مفهوم الدلالة قديمًا وحديثًا.
٢ـ أثر النحو في الفهم (التحليل الدلالي) ويقسم: أ- نظريًا. ب- عمليًا.
٣ـ مفهوم الإعراب ودلالته ويقسم :
أ- مفهوم الإعراب.
ب ـ دلالة الإعراب.
٤ـ الصنعة اللفظية في الدراسات النحوية.
٥ـ إعمال النحاة في نقد كبير من المحدثين.

هذه الفقرات يتوجه إليها النقد على النحو الآتي :

١ـ مفهوم الدلالة قديمًا وحديثًا : نجد عنوانها أوسع من عنوان البحث ؛ لأن الدلالة النحوية عند النحاة العرب يقصد بها ما يتعلق بكشف المعنى عند القدماء في حين أن مفهوم الدلالة حديثًا خارج العنوان .

٢ـ مفهوم الإعراب ودلالته : إما أن يكون مساويًا للفقرة الثانية وهي أثر النحو في الفهم أي أن مفهوم الإعراب هو النحو، فإذا كان هو النحو فلمَ يجعل الإعراب فقرة خاصة أو جزءًا منه ؟. فمرة يقال : إن الإعراب هو النحو أو جزء من النحو فإنْ كان جزءًا فهو تابع للفقرة الثانية وليس قسمًا مستقلًا عنها .

٣ـ إعمال النحاة في نقد فريق من المحدثين : إنّ العمل النحوي هو الجهد الذي يبذله الباحث فيكون أوسع من معنى الدلالة النحوية، أي الدلالة وسيلة من وسائل فهم المعنى عند النحاة ، فكيف نجعل الجهد النحوي محورًا من محاور جزئية من جزئياته وهي الدلالة. فقسمة الباحث مضطربة. فالمحاور ينبغي أن تكون أقسامًا للعنوان لا أوسع منه ، ولا متداخلة بعضها ببعض .

٤ـ مفهوم الدلالة قديمًا وحديثًا : الإحالات في هذه الفقرة وهي ثلاث إحالات تتحدث عن علم الدلالة ، ونحن نعلم أن هذا العلم من العلوم

اللسانية الحديثة التي تدرس الدلالات. فتقسمها على أقسام متنوعة و تقدم نظريات متعددة في هذا العلم. فهي موضوع مستقل عن موضوع النحو العربي وانْ كانت الدلالة هي موضوع هذا العلم. ولكن هذا البحث يتحدث عن الدلالة النحوية عند النحاة العرب. فلماذا يأتي بهذا العلم في بحثه ؟.
ولو أفاد الباحث من علم الدلالة في تعريف الدلالة النحوية لكان جهدًا مفيدًا في تسليط الضوء على تعريف الدلالة النحوية إلا أنه لم يذكر ذلك التعريف وراح يعتمد على آراء المحدثين ممن يفرّق بين الدلالة والمعنى .
وكان الأولى أن ينقل الفرق بينهما عند النحويين ثم يأتي بآراء المحدثين حتى يكون التفكير متسلسلًا منطقيًا .
ولما جاء إلى تعريف الدلالة ، قال "اتحد مضمون علم الدلالة والمعنى لدى المعاصرين" ونفهم من هذه العبارة أن علم الدلالة والمعنى مترادفان. فكيف يكون العلم مرادفًا لموضوعه. فلا يجوز أن نقول إن المعنى النحوي هو النحو. ولا الفصاحة هي البلاغة. فهذا موضوع والمعنى مختلف ، إذن ربما كان يقصد أن معنى الدلالة في علم الدلالة مرادف للمعنى ، وهذا رأي موجود عند بعض المحدثين. فيقولون : المعنى هو الدلالة.
بعد ذلك عاد الباحث إلى المعنى المعجمي "للدلالة والمعنى" في المعاجم. فحدد معاني الدلالة ومعاني المعنى في المعجم وعلى هذا الأساس فرق بينهما ، فالوجه الأول من التفريق بين المعنى والدلالة هو الفرق المعجمي. وهذا فرق صحيح ؛ لأن الدلالة في المعجم لها معنى مستقل عن "المعنى" ولكن الأولى أن يتقدم هذا المعنى على آراء علماء الدلالة المعاصرين .
ثم انتقل إلى المعنى الاصطلاحي، والاصطلاح متعدد بحسب نوع المصطلح والعلم الذي يدرسه العلماء الذين يتفقون على هذا الاصطلاح ولكن الباحث خلط بين الاصطلاح المنطقي والاصطلاح البلاغي ، فنقل تعريف الشريف الجرجاني صاحب (التعريفات) وهو متكلم ومنطقي. قال في تعريف الدلالة " كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر " فالشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول" .

تحليـــــــل:

هذا تعريف عام لكل شيء ؛ لأن الشيء عبارة عن أي موجود متحقق، سواء أكان وجودًا خارجيًا واقعيًا أم وجودًا عقليا ذهنيًّا فيه مفاهيم أي معان موجودة في الذهن ثم وجود لفظي أي الأصوات أم وجودًا كتبيًا أي الصورة المنقوشة. فأي شيء موجود في هذه الوجودات يطلق عليه شيء متحقق. فعندنا شيء وهو الدال أي الموجود الخارجي كالإنسان أو الشجرة

ودلالته ليست دلالة اعتبارية وانما حقيقية أي توحي بأن هذا الشيء موجود وله خالق .
أما الوجود الذهني فالدال هو اللفظ أو الصوت. وله جانبان في الذهن : جانب الصورة الصوتية التي تميز صوت من آخر ، وهناك الصورة المعنوية وهي المعنى. وهاتان الصورتان تتحدان في الذهن. فإذا حضر الصوت يحضر المعنى في الذهن. فالصورة الذهنية الصوتية دالة على المعنى. أما المدلول فهو المعنى الذي يعني أو يقصد به اسم واحد أو المفهوم عبارة عن شيء يقع عليه الفهم أو الصورة الذهنية كما عند المناطقة ، أما الدلالة فتعني بحسب هذا التعريف : وجود الشيء بحاله أي كون الشيء موجودًا بحالة فمثلا أنك تنظر إلى شجرة يابسة أو خضراء فهنا الشجرة موجودة وحالتها اليبوسة أو الاخضرار. فهذه الحالة هي التي توصل إلى شيء ما فلو جئنا إلى الألفاظ فاخترنا كلمة "علّام"فهي موجودة بوجود لفظي ولها صفة متحدة معها وهي على وزن " فعّال" فهي تشير إلى أنها موجودة وتحيل على معنى الكثرة والمبالغة هذا على المستوى الصرفي.
مثال آخر على المستوى النحوي مثلا هناك جملة الاسم فيها مقدَّم على الفعل نحو : زيد يدرس. فهي موجودة. فإن كُتبتْ فوجودها كتبي ، وإن نُطقتْ فوجودها صوتي. وفي الذهن كذلك لها صورتان : معنوية مركبة وصورة صوتية ، أما صورتها الشكلية فهي جملة اسمية قدّم فيها الاسم على الفعل فهي جملة اسمية من خلال ترتيب كلماتها التي دلت على حالتها المتحققة الموجودة وهذا التعريف هو تعريف المناطقة.

- انتقل الباحث بعد ذلك للجاحظ ناقلًا رأيه بقوله : إن الجاحظ أدق من تكلم في الدلالة .

وفي الحقيقة أن الجاحظ ليس أدقّ من متكلّم في هذا المجال. وإنما التعريف المنطقي هو الأدق غير أن الجاحظ ذكر مصاديق للدلالة على عكس التعريف المنطقي العام الذي يريد إثبات حكم. أما الجاحظ فقد طبق هذا التعريف على مصاديقه فمثلا تعريف الإنسان : "حيوان ناطق". فأي موجود يتصف بالحيوانية والناطقية فهو إنسان. وقد يأتي آخر فيعرف الإنسان بزيد ومحمد وكوثر فيعرفه بأمثلة ، فالتعريف الأول (المنطقي) أقوى وأدق ؛ لأنه يضع قاعدة علمية عامة ، أما الثاني فيذكر أمثلة وتلك الأمثلة غير جامعة لأفراد المعرَّف. فهناك أعداد هائلة من الإنسان ينطبق عليها التعريف، فالقاعدة العلمية أدق وأقوى ؛ لأنها شاملة وعامة وثابتة أما التعريف بالمصاديق فهو ليس جامعًا كلَّ الأفراد التي يشملها هذا التعريف

- وهنا يأتي سؤال ما علاقة علماء البلاغة والمناطقة بالدلالة النحوية ؟ لو كان التعريف خاصًا بالدلالة فليس فيه إشكال. لكن أين تعريف الدلالة النحوية ؟ ،فالجاحظ يقول جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وإشارة وعقد وخط وحال فهي وجودات للدلالة. فإنْ كانت لفظية تسمى لفظية. فالباحث لم يعرف الدلالة النحوية .
- انتقل الى فارق آخر بين الدلالة والمعنى والتفريق على أساس عملية إنتاج الخطاب وتلقيه وفهمه، فالمتكلم ينتج الخطاب ، ويضع الألفاظ في السياقات حتى تكتمل المعاني. فهذه الألفاظ بما تتصف به من خصائص وحالات تدل على المعاني والمقاصد ، فالدلالة يصنعها المتكلم ؛ لأنه هو من ينتج الخطاب ، ودلالاته هي خصائص ألفاظه وحالات الخطاب وصفاته وطريقة أسلوبه. أما المتلقي فهو المستقبل للنص والذي يحاول البحث عن صفات الألفاظ وحالاتها التي هي الدلالات ، ويتوسل بها للوصول إلى المعنى .
- الباحث يريد أن يقول إن المتكلم وظيفته إنتاج الخطاب وليس له علاقة بالدلالة انما المتلقي والقارئ والمخاطب هو الذي يبحث عن كيفيات الألفاظ وحالاتها ودلالاتها ،وباختصار أن الدلالة هي من شؤون المتلقي الذي يحاول أن يصل إليها.

وهذا الأمر غير صحيح ؛ لأن الدلالة متحدة مع الألفاظ ؛ لأنها هيئات وحالات الألفاظ. فإذا لم توجد الألفاظ لا توجد الدلالة ، فكل لفظ له حالة ودلالة متحدة به على مستويات متعددة (مستوى عدد ألفاظه ،وطبيعة أصواته ،وصيغته ،وحالاته الأخرى) وكل هذه الهيئات هي التي تكشف المعنى. فالجهد الكبير للمتكلم. فهو من يُوجد الألفاظ ، ويُوجد معها حالاتها ودلالاتها ثم بعد ذلك يأتي عمل المتلقي والمحلل الذي يبحث عن هذه القرائن والدلالات الموجودة ويوظفها للوصول إلى المعنى. فالمتكلم ليس مستقلًا عن الدلالة بل هو يحاول أنْ يبرز الدلالات حتى يتوصل إلى المعاني المقصودة ، فلو كانت الألفاظ خالية من الدلالات يكون المعنى مستحيلًا الوصول إليه .

- إن الباحث قد توصل إلى نتيجة في الفرق بين الدلالة والمعنى وهي أن المعنى هو الغاية التي يسعى إليها المتكلم والمتلقي في الوصول إليها والدلالة هي الإجراءات التي يتوصل بها إلى معنى اللفظ أو النص أي العمليات التحليلية التي يجريها الباحث أو المتلقي حتى يصل إلى معنى النص.

وهنا سؤال : أيهما أسبق في الوجود عند المتكلم أو عند المتلقي "المعاني أو الألفاظ " ؟

وجوابه أنّ الألفاظ قبل المعاني . فلو ضربنا مثلا بالإنسان الأول عندما جاء إلى الحياة كان وحيدًا. فلم يحتج إلى الألفاظ. وعندما بدأ يتأمل الأشياء من حوله صارت عنده معان وصور ذهنية منتزعة من واقع خارجي كالشجرة والشمس والسماء والأرض ثم بعد أن التقى بشخص آخر بدأت حاجته للإشارات في التعبير عن غاياته وأشيائه.

فلو أراد التعبير عن الشمس أو شعوره بالعطش أشار إلى الشمس أو الماء ثم بعد أن ذلك وعندما كانت الإشارة بطيئة وصعبة الفهم من المتلقي احتاج إلى الألفاظ للتعبير عن تلك المعاني ، فالمعاني أسبق من الألفاظ .

سؤال : أيهما أسبق الدلالة أم المعنى عند المتكلم ؟

جوابه : نقول : إنّ المعنى أسبق عند المتكلم من الدلالة اللفظية والتي اذا كانت صفة للفظ ستكون بعد الألفاظ ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف .

سؤال :هل هناك ألفاظ خالية من الدلالة ؟

جوابه : نعم هناك أصوات منطوقة ليس فيها معنى ، وتعدّ من اللفظ المهمل مثل لفظ "ديز" مقلوب "زيد" وقد ذكر الخليل بن أحمد في كتابه العين كثيرًا من الألفاظ غير المستعملة ؛ لأنها خالية من المعنى ، ولم توضع لمعنى .

- أثر النحو في فهم التحليل الدلالي:

١ـ لم يعرف الباحث التحليل الدلالي ، ولابد من التفرقة بين أنواع التحليل الدلالي وهي تحليل الدلالة الصوتية وتحليل الدلالة الصرفية والنحوية والدلالية والبحث خاص بالدلالة النحوية. فكان من المفروض تقييد العنوان بـ "تحليل الدلالة النحوية" وقد قسم العنوان على قسمين :

أ- نظريًا : وفيه انتقل إلى جهود القدماء مثل سيبويه وعبد الجبار المعتزلي والذي يعدّ من المتكلمين والمفسرين وهو ليس من النحاة وما نقله عنه في الصفحة الخامسة الإحالة الأولى النص يتحدث عن الفصاحة ولا توجد إشارة للدلالة النحوية. فهو يريد أن يقول : إن الفصاحة لها وسائل متحققة وهي الربط أو النظم والإعراب وموقع الكلمة. فالحديث هنا عن الفصاحة وهي من موضوعات علم البلاغة وهو يتحدث عن وسائل توصل الكلام الى درجة الفصاحة. وليس عن الدلالة النحوية فالإعراب وموقع الكلمة يريدون منها الإيصال إلى المعنى الفصيح. أما النحاة فيتحدثون عنها للوصول إلى المعنى النحوي وفهم التركيب .

وكذلك تحدث عن نظرية الجرجاني في النظم التي على الرغم من ارتباطها في النحو إلا أن أساسها يبحث في علم البلاغة ثم انتقل الى العصر الحديث وهو انتقال عشوائي غير مرتب من شأنه أن يقطع سلسلة الأفكار في البحث. وهو يرى أنّ المحدثين قد انتجوا علمًا جديدًا وهو علم الصيغ والذي يدرس الصيغة صوتيًا ويدرس الكلمات في داخل التركيب وهذا الموضوع درس في النحو العربي القديم ؛ لأنهم كانوا يجمعون الصوت والصرف والنحو معًا. فلو رجعت إلى كتاب سيبويه تجد هذه الموضوعات موجودة.

ب- عمليًّا: في بداية الحديث ذكر أن هنالك مباحث دلالية نحوية في التراث النحوي القديم وعندما نرجع إلى كتب النحو القديمة لا نجد مباحث دلالية نحوية. وإنّما نجد أبوابًا نحوية فيها إشارات إلى دلالات الألفاظ على المعاني النحوية .

وبعدها انتقل إلى تعريف النحو عند العرب والغاية والفائدة منه وهي عصمة اللسان من اللحن وفهم النص وتفسيره وراح يضرب أمثلة على علاقة النحو بالدلالة والمعنى ، فيقول : إن ابن جني في كتابه الخصائص تحدث عن النحو الدلالي والإعراب والمعنى. وهذا المصطلح "النحو الدلالي" غير دقيق إذا ما علمنا أنّ معنى الدلالة عند الباحث هي "الإجراءات التحليلية " وهذه الإجراءات والعمليات التحليلية مندرجة في علم النحو وقد وظفها العلماء القدماء في تحليل الشواهد النحوية للوصول إلى المعنى النحوي. ولم يوضح الباحث علاقة الإعراب وتفسير المعنى وكان عليه أن يكشف الرابط بين علامات الإعراب وبين المعاني النحوية والدلالة ، فالعلامات الإعرابية هي دوال لفظية وتدل حالاتها وهي الرفع والنصب والجزم والجر على المعاني النحوية. فهذه العلامات تفصح عن المعاني النحوية التي ينبغي أن نبين ما المقصود بها "وهي المفاهيم التي استعملها النحاة في الدرس النحوي القديم وتشمل :

أولًا: المعاني المفردة وتشمل:

١- المعاني التي يعبر عنها بـ " أبواب النحو" مثل :المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفاعيل والمجرورات .

٢- معاني الحروف مثل : معاني حروف الجر كالظرفية والسببية والتعليل... إلخ وهي معانٍ نحوية ، وكذلك معاني حروف العطف مثل الجمع والتعقيب والترتيب والتراخي إلى غير ذلك .

ثانيًا : المعاني المركبة مثل :الجملة فمعناها مركب والأساليب مثل الاستفهام والأمر والنفي والنهي والشرط وغير ذلك فكلها معانٍ مركبة .

إذن لدينا علامة مثل الضمة فهي دال وعلامة ودلالتها على المرفوعات "مبتدأ وخبر ...". وكذلك لدينا علامات فرعية دالة على معانٍ نحوية مثل الواو وغيرها. وهناك معنى آخر وهو المنصوبات "مفعولٌ به وحال وتمييز ..." وتدل عليه الفتحة وعلامات فرعية أخرى .

وقد تحدث الباحث عن جهات الاعتراض أي اعتراض بعض العلماء على ما سمّاه "المعرِب" الذي يقوم بتحليل النص والذي يجب عليه أن يكون عارفًا بالمعنى الذي يريد إعرابه مع مراعاة المعنى الصحيح. وليس لمجرد الصنعة اللغوية. ومن كل هذا يتوصل إلى أن النحاة اعتنوا بالمعنى وباللفظ.

سؤال : لماذا العناية باللفظ والمعنى ؟

جوابه : لأنّ الألفاظ دوال على المعنى. ولا يمكن التوصل إلى المعنى من غير دلالات الألفاظ.

ثم بعد ذلك عاد ثانية وبين وظيفة النحو وهي فهم القرآن الكريم والسنة واستنباط الأحكام الشرعية ، وهذا يعدّ من التكرار ؛ لأن وظيفة النحو تحدد في مكان مناسب لها .

وقد تحدث عن مجموعة من التحليلات النحوية عند سيبويه وغيره والفراء والمبرد ، فمثلا في الصفحة (١١) يتحدث عن سيبويه في باب الخبر عن الاسم المبتدأ النكرة فيقول :" وذلك قولك ؛ ما كان أحد مثلك وما كان أحد خيرًا منك ، وإنما حسن الإخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالة الشيء أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج أن تعلمه مثل هذا واذا قلت : كان رجل ذاهبًا ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله" .

إنه يريد أن يقول إن المعنى النحوي هو المحور الأساس عند النحاة فإذا كان المعنى مقبولًا وتامًّا يُقبل الشكل اللغوي والتركيب النحوي والتعبير والاستعمال. واذا كان المعنى غير مقبول وغير مفيد لا يقبل الاستعمال والتركيب. لو قلت : ما كان أحد مثلك ، فهو كلام مقبول ؛ لأنه ينفي نفيًا عامًا بمعنى لا يوجد أحد مثلك ، ولكن لو قلت :كان رجل ذاهبًا ،أي انه استعمل كان واسمها رجل وخبرها ذاهبًا. وهذا المعنى الإخباري عن رجل مجهول بأنه ذاهب لا يفيد معنى جديدًا. فهناك احتمالات كثيرة أن يوجد رجل في الخارج ذاهب. فلابد من تحديد هذا الرجل فلو قلت : كان الرجل ذاهبًا. فهذه الجملة أفادت معنى ؛ لأنك تعرف الرجل ثم أعطيت معلومة جديدة تخبر عن ذهابه .فالاستعمال يجب أن يكون مفيدًا كي يقبل ؛ لأن المعنى هو المحور الأساس في كل خطاب .

كذلك استعمال الفراء في قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" فلو قرأتها بالرفع تكون العلامة الإعرابية "حالة الرفع " توحي بمعنى ولو قرأتها بالنصب فـ "حالة النصب" توحي بمعنى آخر. فيستنتج من ذلك أن هيئة اللفظ وحالته الإعرابية ودلالته هذه الدلالة المختلفة لما كانت دلالته (هيئته وحالته) الرفع أعطت معنى. ولما كانت هيئته النصب أعطت معنى آخر. فاختلاف الدلالات تؤدي إلى اختلاف المعاني. فهو يريد أن يقول إن هناك تلازمًا بين دلالات الألفاظ ومعانيها.

فإنْ قلت "السارق والسارقة .." بالرفع يكن المعنى عامًا أي ليس محددًا بشخص سارق ولا امرأة سارقة معروفة. ولكن إذا قرأت بالنصب خصصت ، وحدّدت السارق المعروف والسارقة المعروفة. فإنّ هذا الاختلاف في المعنى جاء بسبب اختلاف الدلالة أو الهيئة والحالة الإعرابية.